الواسع . على انني لن ادخل في بحث مستفيض للتنمية ومقرراتها ، فليس هذا هو المجال الملائم . ولذلك سأقتصر على تعداد النواحي الانمائية التي يستطيع النفط ان يسهم فيها ، وأهمها في اعتقادي :

أ ) توفير الموارد المتزايدة للتثمير بفضل المداخيل النفطية ، على الصعيدين الوطني ( القطري ) والقومي ، وهذا يعني فيما يعني تلبية الحاجة الى الموارد التثميرية لدى البلدان العربية غير النفطية والاستغناء عن مصادر التمويل الاجنبية مع مـا يلازم المعونات الاقتصادية الخارجية من محاذير سياسية ونفسية واجتماعية ، واقتصادية كذلك .

ب ) تمكين الوطن العربي من القيام بمقاربة عربية شاملـة لموضوع استخدام العائدات النفطية ـــ اي استخدام العائدات على مستوى الوطن العربي ضمن مختلف صيغ التثمير المشترك ، وبالتالي تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي .

ج ) استخدام النفط لتطوير التكنولوجيا وجعلها تتلاءم مع الحاجـات والمعطيات الوطنية والقومية ، كمرحلة لاحقة لمرحلة استيراد التكنولوجيا الجاهزة وأرفع منها . ان هذا يستوجب تطوير العلم وتعميقه وتوسيع مداه في الوطن العربي وجعله منبعا من منابع تطوير التكنولوجيا ، كما يستوجب مقاربة عربية مشتركة ، لا قطرية مشتتة ، للبحث والاختبار العلمي والدراسة الجامعية العليا .

د ) استخدام النفط لتحسين نوعية التعليم ونوعية القوى البشرية ، ولايصال فرص التعليم والتدريب الى أصغر فلاح في أقصى قرية .

هـ ) استخدام النفط لايجاد توزيع أكثر عدالة للناتج القومي المتزايد مع أخذ عدد من التحفظات بالاعتبار . هذه التحفظات تشمل فيما تشمل الحذر من « الطلاق بين الجهد والمردود » مما يشاهد على نطاق واسع ومتزايد في البلدان النفطية الغنية ذات الاحجام السكانية الصغيرة ، وهي ظاهرة تنطوي على أخطار اجتماعية وقومية لا يجوز التغافل عنها أو اهمالها . كذلك ينبغي الالتفات الى خطورة تشتيت الموارد المالية وهدرها بسبب وفرتها في استخدامات استهلاكية هوجاء او تثميرية خاطئة . وعلى الصعيد الوطني ينبغي الاهتمام بتحقيق مزيد من العدالة في التوزيع لا بين الافراد فحسب بل كذلك بين المناطق وبين القطاعات ، مع الاخذ بالاعتبار في هذا السياق ضآلة نصيب العاملين في القطاع الزراعي في عملية التوزيع . واخيرا ينبغي الحذر من خطر الاقتلاع الاجتماعي بفضل الطفرة المالية ، ومن خطر افراغ الريف وخلخلة التوازن السكاني .

و ) استخدام النفط بشكل يتحقق معه اندماج قطاع النفط في الاقتصاد الوطني ، من خلال انشاء شبكة من الصناعات والنشاطات المكملة والمتكاملة ، على الاخص تلك التي تستخدم النفط والغاز ومشتقاتهما كمدخلات انتاجية .

ز ) استخدام النفط لتدعيم القدرات العربية العسكرية من أجل الدفاع عن المكتسبات الانمائية وعن الموارد والحقوق الاقتصادية تجاه اسرائيل وتجاه الامبريالية ، ومن أجل الدفاع عن قضايا الوطن العربي ومصالحه . وينبغي التأكيد في هذا الصدد انه لا يقوم تعارض بل تلازم وثيق بين استخدام الموارد للحاجات الانمائية واستخدامها للحاجات الدفاعية . فالتنمية تشكل قاعدة صلبة للدفاع ، كما ان الدفاع يشكل سياجا واقيا لمكتسبات التنمية .

ح ) اتمام السيطرة على النفط انتاجا ، وتسعيرا ، وتسويقا ، وتصنيعا ، وتصرفا بالدخل النفطي ـــ كل ذلك كوجه من أوجه امتداد السيادة القومية لتغطي جميع الموارد